دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المجاراة والمخالفة لمعايير المجتمع في مصر : تحليل دينامي للأبعاد والنتائج في ضوء تراث البحوث النفسية
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	حسن، حسن علي
المجلد/العدد:	مج 18, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	صيف
الصفحات:	109 - 128
رقم MD:	187339
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المواطنة، مصر، البحوث النفسية، المعايير الاجتماعية، التوافق الاجتماعي، القيم الأخلاقية، الوعظ والارشاد، المشاركة السياسية، اللامبالاة، علم النفس الاجتماعي، المجاراة، مخالفة القيم الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/187339

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المجاراة والمخالفة لمعايير المجتمع في مصر: تحليل دينامي للأبعاد والنتائج في ضوء تراث البحوث النفسية

حسن علي حسن
كلية الآداب ـ جامعة المنيا

مقدمـــة

أثيرت في الآونة الأخيرة ـ على المستوى الاعلامي في مصر ـ قضية البحث عن عقد اجتماعي جديد لتحديد العلاقة بين الدولة والمواطنين من جهة، والدعوة لتحديد المسارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع في مصر من جهة أخرى[1]. ومن المفترض أن فكرة العقد الاجتماعي تقوم على أساس شرعية العلاقة بين الدولة والمواطنين، حيث يجب على الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع من حيث كفالة الأمن وضمان تهيئة الظروف المحيطة لحصول المجتمع على حاجاته الأساسية (البيولوجية والنفسية)، في مقابل التزام المواطنين باحترام معايير النظام العام والخضوع للقانون الذي ينتظم مجالات الحياة المختلفة في المجتمع.

من الناحية النفسية، فان هذه الدعوة تعني ضمنا وصراحة أن ثمة نوعا من عدم الالتزام أو المخالفة الفعلية، بالاضافة للالتزام الشكلي أو الظاهري، والذي يحوي في مضمونه مخالفة فعلية لمعايير التفاعل القويم في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في مصر. وبشكل محدد ترجع بواعث كتابة هذا البحث ـ أساسا ـ الى ما لاحظه الباحث من شيوع حالة من السلبية واللامبالاة، وكذا الافراط في المجاراة الشكلية دون استدماج حقيقي لتوجهات ومعايير المجتمع في مصر، وفي المقابل شيوع أنماط من السلوك المخالف والتي تتسم بانتهاك معايير وقيم هذا المجتمع، بشكل متطرف وعنيف أحيانا.

ومن ثم فاننا نتساءل لماذا يميل بعض الناس للمجاراة الفعلية، أو الظاهرية الموقتة لمعايير أو أعراف جماعة أو مجتمع ما، حتى ولو كانت خاطئة؟ ولماذا يميل بعض آخر للمخالفة أو عدم الالتزام بمعايير الجماعة أو المجتمع حتى لو كانت صحيحة من الناحية الموضوعية؟

الواقع أن هذا النمط من التساؤلات، يدخل في اطار ما يسمى ببحوث عمليات التأثير الاجتماعي، وماتفضي اليه تلك العمليات من نجاح أو فشل في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وفق معايير وقيم معينة. وبشكل محدد، نتحدث هنا عن المجاراة او التوافق الايجابي ـ من الناحية الاجتماعية على الأقل ـ مع معايير الجماعة أو المجتمع، في مقابل المخالفة أو التوافق السلبي مع تلك المعايير. وكما يوضح Wrightsman & Deaux (1981: 380) فاننا نجابه في كل وقت بمحاولة من شخص أو عدة أشخاص للتأثير في سلوكنا واتجاهاتنا، وعلينا أن نقرر ما اذا كنا سنخضع لهذا التأثير أم سنقاومه، وفي قلب هذه العملية تبزغ قضية الضبط، أي الحد الذي نشعر عنده بأن لدينا قدرة السيطرة على حياتنا، في مقابل الدرجة التي نستشعر عندها بأن للآخرين قوة التأثير في سلوكنا.

مشكلة البحث

تمثل المجاراة والمخالفة كما يوضح Allen (1964: 133) واحدة من أكثر مشكلات البحث الحاحا واثارة لاهتمام الباحثين في مجال علم النفس الاجتماعي في السنوات الأخيرة. وثمة جدل لايزال قائما حول مدى فعالية المجاراة وكذا المخالفة فيما يتعلق بترشيد عملية التفاعل داخل الجماعات والمجتمعات. وكما يقرر Milgram (1977: 154-155) فان الحقيقة الأساسية في مجال الخبرة الانسانية هي أننا نولد في مصفوفة اجتماعية، ومع ذلك يحاول كل منا أن يكون فردا، فالنسيج الاجتماعي لامفر منه بالنسبة لحياتنا. فهو يزودنا باللغة والعادات ويمنحنا الأهداف والقيم والحاجة لمصاحبة الآخرين، ومع ذلك فان القيم التي يمنحنا اياها تغدو ملكا لنا.. ولاشك في ان قدرا من المجاراة أمر ضروري لفعالية النسق الاجتماعي، بيد أن المشكلة هي الدفاع عن حق التوازن بين المبادرة الفردية والسلطة الاجتماعية. ومن ثم تتبدى أهمية هذا البحث في أنه يحاول الكشف عن بعض أشكال المجاراة والمخالفة لمعايير المجتمع المصري في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية، وأيضاً طرح بعض الفروض التي تفسر ديناميات ومحددات هذه الظواهر من خلال تراث البحوث النفسية في هذا المجال.

حدود البحث:

أ) أننا لسنا معنيين هنا بالرصد الاحصائي للظاهرة موضوع البحث، بقدر ما نعتمد على رصد مايتعلق بتلك الظاهرة من وقائع منشورة في الصحف اليومية، وهي احدى الوسائل الاعلامية التي تعنى بكشف أشكال المخالفة لمعايير المجتمع، وتحليل تلك الوقائع من الناحية النفسية الاجتماعية، من خلال طرح فروض تفسيرية تصلح أن تكون موضوعا لبحوث أخرى أكثر نوعية.

ب) أن هذا البحث لايعنى برصد كل أشكال المجاراة والمخالفة ـ في المجتمع المصري ـ فهذا أمر ليس من السهل حصره وتقييمه ولكن فقط نعني بأحد أشكال المجاراة والمخالفة، أعني الانصياع الظاهري والمجاراة المضادة لمعايير التفاعل القويم.

جـ) أنه مع تسليمنا بأن ثمة عوامل نفسية تدفع الأفراد للالتزام بمعايير الجماعة أو مخالفتها، الا أننا نسلم بأن هناك عوامل موقفية وتنظيمية ـ سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ـ تسهم أيضا في تهيئة ودفع الأفراد للسلوك بشكل مجارٍ أو مخالف. ومن ثم فاننا نؤكد في تحليلنا ـ هنا ـ على هذه النظرة التكاملية لدور كل من خصائص الشخصية وخصائص الموقف في تشكيل هذه الظاهرة السلوكية.

د) على الرغم من أنه توجد محاذير تحول دون امكانية التعميم من نتائج البحوث على الجماعات الصغيرة الى تحليل النظم في المجتمعات الكبيرة ـ في اطار دراسات التأثير الاجتماعي ـ الا أنه يمكننا اعتبار تلك الجماعات بمثابة عينات تصلح نتائجها للكشف عن أو توضيح ماقد يكون من المتعذر الكشف عنه في المجتمعات الكبيرة، نتيجة لمحدودية جهود الباحثين أو لقصور في أدوات البحث بشكل موقت على أقل تقدير.

هـ) وأخيرا، فان المشكلات ذات الدلالة كما يقرر Shaw (1976: 406) ، يجب ألا نحجم عن دراستها ببساطة، لكون أساليب البحث الجيدة غير متاحة لدراستها، أو لأن أساليب بحث ماهرة ولها مايبررها تستخدم لفحص مشكلات خاوية من المعنى. فالمشكلات ذات الدلالة يجب أن تقتحم أو تدرس، حتى لو كان ذلك يعني استخدام اجراءات بحثية أقل دقة.

مفاهيم البحث:

أ) المجاراة والمخالفة ـ أبعاد المفهوم وحدوده: يوضح Kiesler أن هناك ثلاث طرق متميزة يستخدم مفهوم المجاراة في اطارها حديثا في التراث السيكولوجي، وهي: 1) المجاراة باعتبارها خاصية مستقرة في الشخصية، 2) المجاراة باعتبارها تغيراً معرفياً واتجاهياً ناتجاً عن ضغط حقيقي أو متخيل من قبل الجماعة وهو مايسمى بالتقبل الشخصي، 3) المجاراة باعتبارها نوعا من الموافقة للجماعة، وهو مايعرف بالانصياع العام، وبوسعنا القول بأن عرض Kiesler للمناحي النظرية التي يستخدم من خلالها مفهوم المجاراة يستوعب بالفعل معظم المفاهيم المطروحة في هذا المجال حول طبيعة ونوعية المجاراة والمخالفة. وبشكل عام يمكن القول بأن ماهية المجاراة تتمثل في الخضوع لضغط الجماعة، وقد تأخذ أشكالا مختلفة، وقد تكون قائمة ـ أيضا ـ على دوافع أخرى. وبشكل عام، تتفق هذه التعريفات على دلالة مفهوم ضغط الجماعة، فهي لم تحدد جماعات معينة، ذات معتقدات وممارسات سلوكية محددة، بل أي جماعة تبدو هامة أو ذات دلالة بالنسبة للفرد،

مثل أعضاء الأسرة والأقران والجماعات المرجعية، التي تشكل معاييرها رغبات الفرد وطموحاته (Gross, 1987: 303). ووفقا لما انتهى اليه Willis (1963: 501-504) ثمة بعدان يبدوان هامين، لكي يمكن تكوين نموذج ملائم للمجاراة والمخالفة هما: الاعتمادية ـ الاستقلال، المجاراة ـ المجاراة المضادة. ومن خلال تفاعل هذين البعدين مع بعضهما البعض، فانهما يفضيان الى ثلاثة أنماط كبرى من السلوك تتمثل في ما يلي: 1) المجاراة الاجتماعية وتتضمن حركة مستمرة نحو ما هو متوقع اجتماعيا، 2) الاستقلال ويتضمن تناقصا في الحركة سواء في اتجاه الاقتراب من أو البعد عن التوقع الاجتماعي، 3) المجاراة المضادة وتتضمن حركة مستمرة بعيدا عن ماهو متوقع اجتماعيا. والجدير بالذكر، أنه بينما تمثل 2، 3 نوعا من المخالفة الا أنهما يختلفان في علاقتهما ببعد الاستقلال. وبينما تكشف 1، 3 عن الاعتماد على الآخرين، فان 2 كما يدل مصطلح الاستقلال، تتضمن تحركاً نسبياً عن مثل هذه الاعتمادية. كما تظل 3 مرتبطة بمعايير جماعة الأقلية والتي تقف بشكل معارض للأغلبية. وقد افترض Hollander & Willis (1971: 439) أن المجاراة والمخالفة ليستا خصائص شخصية، ولكنهما نتاج للتفاعل في موقف معين. فدرجة الاستقلال ـ على سبيل المثال ـ ليست ثابتة، حتى لدى نفس الفرد، كما توجد تقييمات ثقافية مختلفة لهذه الظاهرة. فالمجاراة المضادة ذات تقييم سلبي في الغالب أكثر من الاستقلال. حيث ينظر للاستقلال باعتباره نمطا من الاستجابة أكثر أصالة ومدفوعا ذاتيا، بالمقارنة بالطابع السلبي للمجاراة المضادة، في الثقافة الغربية على سبيل التحديد. وبشكل محدد فاننا نعنى في هذا البحث بـ 1) المجاراة باعتبارها نوعا من الانصياع أو الاذعان أو الخضوع الموقت لمعايير الجماعة ومتطلبات الموقف، 2)المخالفة باعتبارها نوعا من المجاراة المضادة. وفيما يلي تفصيل لهاتين الظاهرتين باعتبارهما بؤرة الاهتمام في هذا البحث:

في ما يتعلق بالانصياع، بوسعنا القول أنه في اطار هذا النمط السلوكي، يخضع الناس لضغط الجماعة لكي يتجنبوا العقاب المتعلق بالمخالفة. فعلى المستوى الظاهري المعلن يتفق الفرد مع الأغلبية ولكنه يختلف معها شخصيا أو على المستوى الداخلي. ومن ناحية أخرى، اذا كنا قد عرّفنا المجاراة باعتبارها خضوعا لضغط الجماعة، فان الانصياع يمكن تعريفه باعتباره الاذعان لمتطلبات أحد رموز السلطة في موقف ذي سلطة متدرجة. وتؤكد Brown (1985: 205) على هذا المعنى بتوضيحها أن كلا من المجاراة (الفعلية) والانصياع يتضمنان تنازلا عن المسؤولية الشخصية، بيد أن بينهما فروقا هامة تتمثل في أن المجاراة تتضمن حاجة نفسية للتقبل من الآخرين، ويستمر ذلك في مواجهة الأقران في مواقف الجماعة، بينما يتضمن الانصياع تعاملا مع القوة والمكانة الاجتماعية لنموذج السلطة. وأيضا فانه بينما يكون من الممكن انكار أننا نجاري، لأن ذلك يفترض أنه ينتقص من احساسنا بالفردية، فان معظمنا لديهم الرغبة في الاعتذار لأنفسهم ـ عن الانصياع ـ

بقولهم أننا كنا نطيع الأوامر. وقد طرح Brown (1986:250) تمييزا مشابها، حيث يقرر أن سلوك المجاراة يتأثر بالنموذج أو القدوة (من الأقران)، بينما يتأثر الاذعان أو الانصياع بالتوجيه (من شخص ما يتسم بسلطة مرتفعة).

وفيما يتعلق بالمجاراة المضادة، فانها تحدث عندما يعرف الشخص توقعات المجتمع أو الجماعة، بيد أنه يستجيب في اتجاه مضاد لها. ويكشف عن قدر كبير من التحرك بعيدا عن الوضع الذي اتفقت عليه الجماعة أو استحوذ على تأييدها، وهو أمر يختلف عن الاستقلال. فالشخص المستقل حقيقة، يعرف مايتوقعه الناس من حوله ولكنه لايستخدم هذه التوقعات مرشدا له في سلوكه، فلديه معاييره وقيمه الخاصة والتي قد تتفق أو لاتتفق مع معايير الجماعة أو المجتمع الذي يعايشه (Hollander & Willis, 1971:440).

ب) معايير المجتمع في مصر ـ حدودها وأشكالها: يوضح Sherif (1961: 162) أن وحدة سلوكية معينة تؤخذ بذاتها وفي موقف ما، لايمكن تصنيفها على أنها مجاراة أو مخالفة (انحراف)، فليس ثمة سلوك مجارٍ أو مخالف بشكل مطلق. فالمجاراة دائما مجاراة لشيء ما، والمخالفة أو الانحراف ـ أيضا ـ تكون مفارقة لشيء ما. وقد يكون هذا الشيء اسلوبا سائدا ومعتادا أو متوقعاً في التعامل مع الوقائع المحيطة بالفرد. وهذا هو الأساس التنظيمي للمشكلة، فدائما ماتكون المجاراة والمخالفة متعلقة بمعيار معين. والمعيار «توقع مشترك من قبل الجماعة، يحدد نوع السلوك الذي يعتبر ملائما لموقف معين» (Secord & Backman, 1974:300). وبشكل محدد، فان الأعراف أو المعايير الاجتماعية تمثل قواعد للسلوك، يرسيها أعضاء الجماعة أو المجتمع للمحافظة على الاتساق في السلوك وبدونها لايمكن التنبؤ بسلوك الآخرين، كما نفشل في اصدار الاستجابة الملائمة، أو تحديد مسار الفعل المناسب أثناء عملية التفاعل. وبوسعنا أن نشير الى عدة خصائص مميزة للمعايير أو الأعراف الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

1) أنها تمثل تعميمات معيارية، خاصة بالسلوك المتوقع في المسائل ذات الأهمية النسبية للجماعة. ومن ثم فهي ذات طبيعة تقويمية، فهي تشير الى ماينبغي فعله، وبالأحرى فهي تمثل أحكاما قيمية بالنسبة لنماذج السلوك في المواقف الاجتماعية.

2) تتباين المعايير والأعراف في الدرجة التي تقبلها الجماعة، فبعض المعايير تقبل غالبا من كل فرد، على حين أن هناك معايير أخرى يقبلها بعض الأعضاء دون الآخر.

3) تتباين المعايير في مدى ماتسمح به من انحراف فبعض المعايير تتطلب تشبثا صارما بالمبدأ (مثل: ينبغي عليك أن لاتقتل)، بينما يسمح البعض الآخر بمدى واسع من السلوك الذي يعد مقبولا (مثل: ينبغي على الأفراد أن يكونوا مهذبين مع الآخرين).

وكما يوضح Shaw (1976:373) فانه عندما ينحرف شخص عن معيار ما، خاص بالجماعة أو المجتمع الذي يعايشه، فان صورة ما من صور العقاب توجه غالبا ضده، ويتراوح العقاب من عدم الرضا الحقيقي عن الشخص، الى عقوبة الاعدام، تبعا لشدة مايترتب على الالتزام بالمعايير أو الانحراف عنها من نتائج (ايجابية أو سلبية)، وكذا الظروف التي حدث في ظلها الانحراف أو المخالفة.

ووفقا لذلك، فاننا نستهدف في هذه الدراسة رصد أشكال المجاراة (الانصياع الظاهري) والمخالفة (المجاراة المضادة) لبعض معايير المجتمع المصري، والتي يفترض أنها تمثل قواعد عامة للسلوك أو توقعات مشتركة للأغلبية في المجتمع، تحدد ماهو مرغوب فيه وماهو مرغوب عنه من أنماط السلوك في مجالات التفاعل المختلفة. وفي ما يلي صياغات نظرية مفترضة لبعض معايير المجتمع المصري، والتي تستند لتراث ديني وشعبي، وتتسم بقدر كبير من العمومية تبعا لذلك:

معايير التفاعل في المجال الاقتصادي: (الحرص على المنفعة العامة ـ الكسب الحلال ـ اتقان العمل).

معايير التفاعل في المجال السياسي: (المصداقية الشخصية ومطابقة القول للفعل ـ الولاء للوطن ومصلحة الوطن فوق الجميع ـ المشاركة الفعالة في هموم الوطن).

معايير التفاعل في المجال الاجتماعي: (التواد والتراحم أساس للتفاعل بين البشر ـ الابتعاد عن الشبهات والتمسك بحسن السمعة ـ مصاحبة الأخيار من الناس والبعد عن اقران السوء).

معايير التفاعل في المجال الديني: (الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ـ حرية الاعتقاد والمواطنة للجميع ـ لاضرر ولاضرار ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح).

وسوف نحاول في ما يلي رصد بعض أشكال المجاراة والمخالفة لهذه المعايير، وطرح فروض تفسيرية تتسم بقدر من المعقولية ولكنها بحاجة لدراسات أخرى أكثر نوعية للتحقق من مدى صحتها:

استنتاجات وتفسيرات خاصة بأشكال المجاراة ـ والمخالفة في مجال الحياة السياسية اللامبالاة السياسية ـ والعنف السياسي

يمكننا القول بأن جهود الباحثين في مجال السياسة وعلومها تعنى ـ أساسا ـ بمشكلة السلطة السياسية من ناحية بلوغها وتعزيزها وتوزيع مكوناتها (محمود، 19:1979) ومن المفترض في مجتمعنا أن ثمة مشكلات تنشأ وتختفي وبعضها لايزال قائما، حول نمط التوجه حيال السلطة السياسية القائمة، والمعتقدات التي يتبناها الأفراد تجاه السلطة ورموزها،

ومدى القوة أو الضعف المدرك والذي يعزوه الأفراد للسلطة الحاكمة، وأيضا مدى المشروعية المدركة والطاعة المبذولة لأولي الأمر من ذوي السلطة، وكذا مدى احساس الأفراد بكفاءة هذه السلطة في حل مشكلات المجتمع واشباع حاجات أفراده، وقدرتها على ممارسة الضبط الاجتماعي على سلوك أفرادها حكاما ومحكومين. ومن المتوقع ـ وفقا لكل ذلك ـ أن يتشكل سلوك الأفراد في اتجاه ايجابي فعال (توحد أو استدماج أو مجاراة فعلية لمتطلبات السلطة) أو اتجاه سلبي (مجاراة ظاهرية أو مجاراة مضادة). وتتمثل أشكال المجاراة (الانصياع الظاهرى) وكذا المخالفة (المجاراة المضادة) لمتطلبات السلطة والتي تبدو شائعة في مجتمعنا فيما يلي:

1) انتشار اللامبالاة السياسية، وانخفاض مستوى المشاركة الفعالة أو ابداء الرأي في مواقف الانتخابات العامة من قبل كثير من الأفراد وخاصة الشباب، وفي حالة المشاركة يسود نوع من المجاراة المفرطة لاختيارات أهل الحل والعقد في محيط البيئة الاجتماعية التي يعايشها الفرد[2].

2) ادعاء كثير من المسؤولين ـ أو رموز السلطة في المواقع المهنية والتنظيمية الحكومية ـ الالتزام باللوائح والقوانين ـ من الناحية الشكلية ـ بينما يتورط بعض منهم في مخالفات جسيمة لتلك القوانين ـ على المستوى الضمني وغير المعلن[3].

3) شيوع مقولات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب ويتسم بالسخرية والاستهزاء والعدوانية المضمرة فيما يتعلق بكفاءة بعض رجال السلطة ورموزها في بعض الأحيان[4].

4) تكرار حالات العنف السياسي الموجه نحو الشرطة ورجالها باعتبارها أحد رموز السلطة المنوط بها عملية الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد وفقا لمعايير وقيم المجتمع[5].

وبوسعنا طرح بعض الفروض التفسيرية لتلك المظاهر السلوكية ـ التي تندرج تحت ظاهرة المجاراة والمخالفة ـ من خلال البحوث النفسية كما يلي:

1) أن اللامبالاة السياسية وضعف المشاركة الفعالة في الانتخابات العامة، تمثل أحد أشكال الاستجابة في مواقف التفاعل الاجتماعي، والتي تستحق الاهتمام والمناقشة. وكما أوضح Krech et al. (1962: 506) فان هناك بديلاً ثالثاً محتملاً بالاضافة للمجاراة والاستقلال، له دلالته في مواقف الضغط الاجتماعي، يتمثل في الامتناع أو الكف عن الاستجابة أو الانسحاب من الموقف دون ابداء رأي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالفرد قد يكون مدفوعا بضغوط المجاراة لرفض اتخاذ استجابة سلوكية أو اتخاذ موقف ازاء القضية المعروضة. وكما يؤكد Krech et al. (1962: 506) فان هذا النمط من المجاراة يكون أكثر خبثا، ويمثل شكلا مفرطاً أو مميتا من أشكال السلوك المجاري، والذي لايسمح فيه للفرد لابالتخلي فقط عن رأيه الخاص، بل وأيضا التخلي عن حقه في التعبير عن رأيه كلية.

وفي اعتقادنا أن ذلك يرجع لعدة أمور تتمثل في ما يلي: أ) ضعف اهتمام السلطة السياسية بدفع المواطنين ـ بطريقة فعالة وليست اعلامية فقط ـ للمشاركة في الانتخابات العامة، وذلك بتوقيع غرامات مناسبة على غير المشاركين، وهو مايمثل ضعفا في اجراءات الضبط الاجتماعي أو انخفاضا في مستوى الضغط يحول دون اتخاذ موقف حاسم بالقبول أو الرفض الصريح لموضوع التفاعل، ب) احساس كثير من الأفراد بالعجز الذاتي، وأن ادلاءهم بأصواتهم لايغير من مجرى الأمور كثيرا كنتاج لافتراض تدخل السلطة في تعديل أو تزييف نتائج الانتخابات حسبما تراه مناسبا. وهو مايمثل مدركات ذاتية سلبية نحو موقف التفاعل، تحول دون الاتصال الايجابي أو المشاركة الفعالة في عملية الانتخاب، جـ) ومن ناحية ثالثة، فان ضعف المشاركة في الانتخابات يلقى نوعا من التدعيم الايجابي المباشر وغير المباشر أحيانا، من قبل الأقران والراشدين في محيط الأسرة والعمل والمجتمع الكبير، فضلا عن أن انخفاض مستوى الوعي السياسي والتعليمي لدى قدر كبير من الأفراد في مجتمعنا، يمكن أن يكون عاملا مهيئا لهذا التوجه السلبي نحو الانتخابات العامة باعتبارها احد السبل الهامة لاختيار السلطة ورموزها، د) وفي ما يتعلق بالانصياع الظاهري لأراء أهل الحل والعقد في محيط البيئة الاجتماعية للفرد وتزييف ارادة الناخبين في اتجاه اختيار رموز معينة للسلطة، فانه أمر يرجع الى تزايد مستوى الضغط الذي يمارس على الأفراد، ومدى سلبية أو ايجابية العائد عليهم من وراء هذا الاختيار، ومستوى الوعي بالاختيارات المطروحة، وكذا بعض السمات الشخصية للفرد، فقد اتضح أن الأفراد الأقل وعيا والأكثر حاجة للأمن والأقل ثقة بالنفس وذوي المكانة الاجتماعية المنخفضة والتقدير المنخفض للذات، والأقل كفاءة من الناحية العقلية، اكثر ميلا للانصياع أو الخضوع لأراء وأحكام الآخرين (ابراهيم، 185:1985).

2) وفي ما يتعلق بعدم المصداقية الشخصية أو انتهازية بعض المسؤولين ذوي المواقع الهامة، وتورطهم في قضايا الفساد، فمن المفترض أن ذلك يرجع لعدة عوامل تتمثل في ما يلي: أ) ضعف البناء القيمي أو المستوى الأخلاقي لهؤلاء الأفراد، بشكل يحول دون ممارسة نوع من الضبط الذاتي على سلوكهم، أو توجههم من الخارج أكثر من الداخل، ووفقا لمتغيرات الموقف، فاذا ماكان الموقف محددا وصارما، ضعفت امكانية الانحراف، واذا ما كان الموقف غير محدد وضعيف زادت امكانية الانحراف، ب) ضعف عوامل الردع والضبط الخارجي، ووجود ثغرات في القوانين، وبطء اجراءات التقاضي، بشكل يحول دون العقاب الفوري أو التدعيم السلبي لهذا التوجه السلوكي الرديء، جـ) احساس هؤلاء الأفراد بأنهم ذوو مكانة ونفوذ مرتفع، قد يدفعهم ـ أحيانا ـ للخروج على معايير الجماعة، دون أن يكون بمستطاع أحد محاسبتهم بشكل فعلي. وكما توضح الدراسات فان المركز الاجتماعي والتقدير الذي يتلقاه الفرد من الجماعة، له دور هام في تحديد مدى مجاراة

الفرد أو مخالفته لمعايير الجماعة وقيمها. فكلما زاد احترام الشخص من قبل الجماعة زادت حريته في الخروج على معاييرها. أما الشخص ذو الرصيد الضئيل، فغالبا مايكون حذرا أو مستعدا أكثر من غيره للانصياع خشية أن يفقد التقدير الذي وصل اليه (ابراهيم، 185:1985؛ حسن، 1983 : 58 - 60).

3) وفي ما يختص بشيوع مقولات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب ويتسم بالسخرية والاستهزاء والعدوانية المضمرة تجاه السلطة ورموزها من المفترض ـ كما يقرر Krech et al. (1962:507) أن الاستجابة الفعلية للمجاراة، وكذا المخالفة تحت ضغط الجماعة، قد تأخذ شكل سلوك فعلي صريح من ناحية الفرد، أو مجرد سلوك لفظي، كأن يقول الفرد شيئا ما ينم عن اتفاقه مع أو رفضه لما تقوله الجماعة. ويعول الباحثان على السلوك اللفظي لما له من دلالة أولية في مجتمعنا المعقد، حيث تبدو معظم أنماط السلوك الاجتماعي غير مباشرة ورمزية. كما أن قدرا كبيرا من السلوك المجارى (وكذا المخالف) الذي يكشف عنه الفرد، عبر حياته اليومية يتسم بالطابع اللفظي. وبوسعنا أن نشير الى عدة فروض لتفسير هذه الظاهرة السلوكية تتمثل في ما يلي:

أ) أن مجاراة الأفراد للسلطة ورموزها أو احترامهم لها، مرهون بمدى كفاءة تلك السلطة في اشباع حاجات أفراد المجتمع الذي تسوسه، وعدالتها في توزيع عائد الثروة في المجتمع، واثابة المجتهد وعقاب المخطىء. وأن عدم مراعاة ذلك يؤدي لفقد السلطة ورموزها لقدر كبير من الجاذبية المدركة من قبل افراد المجتمع، ومن ثم تغدو موضعا للسخرية والنقد والهجوم المباشر وغير المباشر. وكما يوضح Secord & Backman (1974:335) فانه حين لايستطيع الأفراد ـ في المجتمع ـ تحقيق نتائج مشبعة من خلال المجاراة لمعايير الجماعة، التي تحدد كيف يمكن تحقيق تلك النتائج فان الضغوط تثور كنتاج لانهيار الاتفاق حول ماهية السلوك الملائم. ويسبب ذلك حالة نسبية من فقدان الاتجاه، ويستثير فقدان الاتجاه بدوره، حالة شعور أو توقع بأن أنماط السلوك غير المقبولة اجتماعيا، أضحت ضرورية لتحقيق الأهداف.

ب) ندرة المعلومات (التعتيم الاعلامي)، وأحيانا وفرة المعلومات الى حد التضارب (فوضى الاعلام)، يمكن أن يؤدي لتشويش الوعي أو قبول معلومات كاذبة على أنها صحيحة، والعكس صحيح. فالندرة والوفرة الزائدة في المعلومات يفترض أنها تؤدي لنفس الأثر وهو الاحساس بغموض الموقف أو الرؤية المتعلقة بواقعة معينة. وهنا تزداد المجاراة لرأي الفرد أو الجماعة ـ ذات الدلالة بالنسبة له ـ الاكثر نشاطا أو اهتماما في ما يتعلق بالواقعة، حتى لو كان ذلك في اتجاه مضاد للسلطة وتوجهاتها[6].

4) وفي ما يتعلق بتكرار حالات العنف السياسي الموجه نحو الشرطة ورجالها

باعتبارها أحد رموز السلطة، فربما كان ذلك راجعا الى مايلي: أ) أن الشرطة تمثل خط الدفاع الأول لتأمين المجتمع ضد الخارجين على معاييره، ومن ثم فانها تحاول ردع أو اعاقة أولئك الخارجين بشكل أو بآخر، مما يسبب لهم احباطا، يحاولون التوافق معه باستخدام احدى الآليات الدفاعية وهي العدوان المباشر (التدمير المادي للاشخاص والممتلكات ذات العلاقة المباشرة مع الشرطة)، أو غير المباشر (السخرية والاستهزاء اللفظي من رجالها)، ب) ومن ناحية ثانية من المفترض أن هذا الاتجاه المناوىء أو المضاد لهذا الرمز من رموز السلطة السياسية، يلقى دعما صريحا أو خفيا ـ ماديا أو معنويا ـ من قبل جماعات دينية أو سياسية لمحاولة النيل من/أو زعزعة مكانة هذا الجهاز الأمني بشكل يحول دون ممارسته لدوره[7]، جـ) يمكننا أن نشير من ناحية ثالثة ـ أيضا ـ الى دور الممارسات الخاطئة لبعض أفراد هذا الجهاز الأمني، سواء بشكل مقصود أو عفوي، وكذا تورطه المفترض في عمليات التعذيب والقمع، مما يسهم في تشكيل مدركات سلبية تجاه هذا الرمز من رموز السلطة، بشكل يحول دون التآزر معه في أداء مهامه في بعض الأحيان.

استنتاجات خاصة بالمجاراة والمخالفة في مجال الحياة الاقتصادية: (جمود القطاع العام ـ ومخاطرة القطاع الخاص)

يعنى الباحثون في مجال علم الاقتصاد بالدراسة العلمية لمجموعة الظواهر الاجتماعية التي تدور مباشرة حول تدبير ثروة المجتمع المادية (سويف، 74:1975) وتتمثل المجاراة في المجال الاقتصادي، في ما يمكن أن نسميه ببيروقراطية القطاع العام، أو المؤسسات العامة والقائمة على تدبير الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية في المجتمع، حيث نجد المجاراة المفرطة للوائح والقوانين العامة والنظم البيروقراطية سائدة في مجال العمل العام أو الحكومي، بشكل يحول دون الابتكارية والتفرد في الأداء، مما يفضي لخفض مستوى الكفاية الانتاجية واعاقة تلك الشركات والمؤسسات عن تحقيق أهدافها. والجدير بالذكر أن هذا النمط من المجاراة قد لايمثل ـ احيانا ـ التزاما فعليا بنص تلك اللوائح والقوانين، بقدر مايمثل مجاراة ظاهرية أو التزاما شكليا يتبعه أو يحوي في داخله مخالفة أو انتهاكا لروح تلك القوانين واللوائح، حينما يكون هناك اغراء أو عائد ما من قبل شخص أو مؤسسة أخرى، وفي ظل احساس بغياب الرقابة الفعلية أو الصارمة للأفراد القائمين على أمر تلك المؤسسات أو الهيئات الحكومية. وعلى سبيل المثال، فقد كشفت احدى الدراسات العلمية[8] عن أن السرقات العينية أو الملموسة ـ وذلك بخلاف السرقات غير المرئية والتي تتمثل في تضييع وقت العمل، واستغلال ماهو عام لقضاء مصالح خاصة ـ للموظفين والعاملين بالحكومة والشركات بلغت 10 ملايين جنيه عام 87/86، وأن هذا المبلغ يمثل أقل من 0,01 من جملة الأموال المتحركة في الاقتصاد غير الشرعي في مصر.

وفي ما يتعلق بأشكال المخالفة أو المجاراة المضادة لمعايير المعاملات الاقتصادية في

مصر، فانها تتمثل بشكل واضح في شيوع أنماط من الممارسات والأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية، والتي تتسم بعدم الشرعية أو عدم الالتزام بالتشريعات السائدة والتحايل على القانون واستغلال ثغراته لتحقيق مكاسب شخصية سريعة. ويتمثل ذلك ـ على سبيل المثال ـ في قضايا النصب والاحتيال على البنوك والمواطنين من بعض المغامرين والشركات، وذلك باستغلال حاجات المواطنين لتنمية أموالهم وحاجتهم للأمن وتحقيق المكانة الاجتماعية[9]. وفي الدراسة التي أعدهامصطفى علي وقدمها للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة في جامعة المنصورة في ما يتعلق بحركة الاقتصاد غير الشرعي في مصر، اتضح أن جملة الموارد المالية المتحركة في هذا الاقتصاد تصل سنويا الى 25 مليار جنيه موزعة كالتالي: 980 مليون جنيه تمثل دخولا من الأعمال الاضافية وغير الرسمية، التي يقوم بها الموظفون مثل الدروس الخصوصية والأعمال الحرة، 50 مليون جنيه تهرب من الأرباح التجارية والصناعية، 2 مليار جنيه أرباح تجارة المخدرات مضافا اليها 20 مليار جنيه قيمة المخدرات المتداولة في مصر طبقا لتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. وكذلك 1,2 مليار جنيه أرباح المضاربة في الأراضي والعقارات والمساكن العشوائية، وأيضا 550 مليون جنيه مقدار السلع والتهرب الجمركي من بورسعيد، 120 مليون جنيه سمسرة من الصفقات العقارية و 90 مليون جنيه عمولات ناتجة عن تجارة النقد الاجنبي في السوق السوداء[10].

ومن المفترض أن هذا النمط من الممارسات الاقتصادية يتسم بالمخالفة لمعايير المجتمع الاقتصادية ـ أو ماينبغي أن يكون في هذا الصدد ـ والتي تتمثل في الحرص على المنفعة العامة والكسب الحلال واتقان العمل. وبوسعنا طرح الفروض التفسيرية التالية، لشيوع هذه المظاهر السلوكية وتتمثل في ما يلي:

1) أن بيروقراطية القطاع العام وجموده ترجع أساسا الى عدم تشجيع المبادرة الفردية، واعتبار القوانين واللوائح غاية في حد ذاتها، دون أن تكون وسيلة لتأمين الوصول للهدف وهو الصالح العام. وكذلك توافر بعض الخصائص الشخصية السلبية لدى القائمين على أمر تلك المؤسسات العامة، تتمثل في الميل لليقينية والقطعية والتصلب، بشكل يحول دون تفهم روح القانون والمرونة في تطبيقه وفقا لمتغيرات الموقف. وكذا ميل هؤلاء الأفراد لعدم المخاطرة ايثارا للسلامة وتجنبا للنتائج السلبية المخالفة. هذا فضلا عن احساسهم بعدم الجدوى بأن المجتهد لا عائد له في تلك المؤسسات، بل قد يكون العائد نوعا من العقاب أو اللوم لخروجه عما هو مألوف. وفي حالة وجود العائد في شكل اغراء مادي أو توقع الحصول على منفعة شخصية من فرد أو مؤسسة ما، فان الفرد يبرز لديه ميل للتعامل بشكل مرن وتفهم لروح القانون أو مخالفته أحيانا.

2) وفي ما يتعلق بمخالفات الأفراد والمؤسسات الخاصة في المجال الاقتصادي، فان

ذلك من المحتمل أنه يرجع الى مايلي: أ) عوامل موقفية متعلقة بغياب التهديد الفعلي بالعقاب ـ في حالة المخالفة ـ والحفز بالاثابة في حالة الالتزام بمعايير الممارسة الاقتصادية الصحيحة في المجتمع. هذا فضلا عن وجود نوع من الدعم الخفي لهذه الممارسات الاقتصادية الخاطئة، من قبل بعض القوى السياسية أو كبار الموظفين في مؤسسات الدولة، وشيوع قيم النجاح السهل والفهلوة، في هذه الفترة من حياتنا الاجتماعية بشكل غير مقصود أحيانا عبر وسائل الاعلام[11]، ب) توافر بعض العوامل الشخصية الخاصة بدوافع وخصائص الأفراد الممارسين لهذا النمط من السلوك، والتي تتمثل في ضعف البناء الأخلاقي، وتوافر مستوى مرتفع من الدافعية للقوة والميل للمخاطرة والانجاز العدواني ـ أي الرغبة في تحقيق الهدف والنجاح بأية وسيلة حتى لو كانت غير مشروعة ـ فضلا عن الاحساس بغياب العائد الذي يشير الى سلبية هذا النمط من الممارسات بشكل فوري وفعال، مما يؤدي الى تدعيم السلوك المخالف.

استنتاجات خاصة بالمجاراة والمخالفة في مجال الحياة الاجتماعية: (الانضباط الشكلي ـ والانفلات الفعلي)

يركز الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي على دراسة عمليات التفاعل بين الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة من حيث أشكالها ودوافعها ونتائجها. وكما يوضح McDavid & Harrari (1974:376) فانه في مجال الدراسات النفسية للمجتمعات والنظم السياسية، يكمن المفتاح الأساسي لفهم التموجات العميقة والحركات الاجتماعية في تحليل المجاراة للمعايير المنتشرة بين الناس، والقوى والظروف التي تغريهم بالولاء لها. وبوسعنا أن نشير الى عدة أشكال للمجاراة والمخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية في مصر كما يلي:

1) شيوع أنماط من السلوك أو التفاعلات الاجتماعية التي تتسم بالعنف بين الآباء والأبناء والأقارب في محيط الأسرة، وبين التلاميذ ومعلميهم في محيط المدرسة، وأيضا في محيط المؤسسات المهنية[12]. وعلى الرغم مما يقال عن أن هذه الأحداث ذات طابع خاص وفردي، الا أننا نشير الى أن ثمة مناخا نفسيا عاما يسود المجتمع ويدعم ميل الأفراد الى استخدام أساليب غير معتادة أو غير مشروعة لاقرار مايراه صحيحا، أو انتقاما ممن يعتبره عائقا في سبيل تحقيق أهدافه حتى لو كانت غير مشروعة من الناحية الموضوعية. ومن المفترض أن هذه المظاهر السلوكية تبدو مضادة لأحد معايير الحياة الاجتماعية الهامة في مصر والتي تؤكد على ضرورة التواد والتراحم والاحترام في تفاعل الناس مع بعضهم البعض.

2) ومن ناحية ثانية، ثمة نوع من المجاراة المفرطة وغير الواعية من قبل قطاعات كبيرة من الشباب لأقرانهم في الجماعات المرجعية التي ينتمون اليها، بشكل يسهم في دفع

هؤلاء الشباب للتورط في أنماط سلوك مخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير، ويتمثل ذلك ـ على سبيل المثال ـ في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، وحوادث السرقة واغتصاب الفتيات، والتي يمارسها، في أغلب الأحوال، جماعات من الشباب، ومن المفترض أن هذه المظاهر السلوكية ترجع الى عدة عوامل تتمثل في ما يلي: أ) ضعف أساليب الردع الفوري للمخالفين والمتورطين في مثل هذه التفاعلات الرديئة بشكل يحول دون تعديل سلوكهم أو اعتبارهم نموذجا يجب أن لا يحتذى لأقرانهم[13]، ب) ضعف الرقابة الوالدية أو البناء الأخلاقي لكثير من الأفراد المتورطين في أحداث تعاطي المخدرات واغتصاب الفتيات والسرقة، وتعرضهم للاحتكاك بنماذج بشرية سيئة في حياتهم الشخصية، تجيد الايقاع بهم ولاتترك لهم فرصة للفكاك أو مراجعة أنفسهم وتعديل سلوكهم في الاتجاه الصحيح، جـ) أن شيوع هذه المظاهر السلوكية المخالفة، بشكل واضح في المدن، وبخاصة القاهرة الكبرى، يرجع ـ أيضا ـ للتكدس البشري المتزايد للسكان واتساع المساحة المكانية، بشكل يتيح للأفراد الاحساس بالمجهولية، بمعنى احساس الفرد بأن ارتكابه لمثل هذه المخالفات سوف لايكتشف، وبالتالي سوف لا يقع عليه العقاب. وكما تشير البحوث النفسية فان تخريب الممتلكات العامة والعنف هما ـ أيضا ـ من الآثار الناتجة عن ضرورة التعامل مع جماهير متنوعة ومتغيرة ولاتربطنا بهم صلات شخصية عميقة. ولهذا يشعر الانسان بينهم أنه مجهول، وماكان مستحيل عليه فعله في المواقف التي يعرف فيها الآخرين ويعرفونه، يمكنه الآن فعله دون رقيب (ابراهيم، 222:1985).

استنتاجات خاصة بالمجاراة والمخالفة لمعايير الحياة الدينية في مصر: (التدين الشكلي ـ والتدين العنيف)

يعتبر الدين أحد المتغيرات الثقافية الهامة في حياة المجتمع المصري. وكما يوضح فروم (25:1977). فان الحاجة للدين تضرب بجذورها في أحوال الوجود الانساني. كما ينظر للدين بمعنى واسع على أنه أي مذهب للفكر والعمل تشترك فيه جماعة ما ويعطي للفرد اطارا للتوجيه وموضوعا للعبادة. وبوسعنا أن نشير الى بعض أشكال المجاراة والمخالفة لمعايير الحياة الدينية في مصر كما يلي[14]:

1) شيوع نوع من التدين الشكلي، على مستوى الأفراد والمؤسسات مجاراة لما ينبغي أن يكون من الناحية الدينية، على مستوى الشكل وليس المضمون في أغلب الأحوال. ففي الوقت الذي يحرص فيه الأفراد على أداء بعض العبادات ذات الطابع السلوكي الملحوظ ـ مثل الصلاة، الصيام، الحج ـ فانهم يمارسون أنماطا من السلوك لاتتفق مع مضمون هذه الشعائر أو ماتدعو اليه، وهو مايمثل نوعا من الانفصام الديني أو المفارقة بين الشكل

والمضمون، بشكل ينم عن عدم استدماج جيد لمعايير مفهوم التقوى والذي يمثل جوهر الأديان السماوية.

2) انتشار ظاهرة العنف الديني وتكفير المجتمع والاصطدام مع السلطة والاقليات المسيحية من قبل بعض الأفراد المتشددين دينيا. ومع أن هذا النمط من السلوك له مايبرره عند أصحابه الا أنه يمثل ـ أيضا ـ من الناحية الموضوعية مخالفة لمعايير الحياة الدينية القومية، والتي توجب الدعوة لله بالحسنى وتبشير الناس وعدم تنفيرهم وطاعة أولي الأمر وعدم اثارة الفتن.

3) محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم باسم الدين ومعاقبة من يخالف ذلك بواسطة الأفراد المشاركين في الجماعات المتشددة دينيا، وهو مايخالف معيار حرية الاعتقاد الذي اقرته الأديان السماوية.

4) المجاراة المفرطة من قبل كثير من الشباب لأمراء وقادة بعض التنظيمات الدينية الخارجة على معايير المجتمع، بشكل يدفعهم أحيانا للتورط في سلوك مضاد لتوجهات المجتمع الكبير. ومن المفترض أن هذه المظاهر السلوكية ترجع الى عدة عوامل منها:

أ) أن المجاراة الظاهرية لأحكام الدين، تمثل محاولة توفيقية ـ وبشكل أدق محاولة تلفيقية ـ من جانب عديد من الأفراد، يأخذون فيها ببعض ما جاء به الدين من ناحية، ويمارسون حياتهم الدنيوية وفقا لمعايير غير دينية من ناحية أخرى. وقد يتم ذلك على مستوى شعوري أو لا شعوري، ومع ذلك فان هذا التوفيق ـ غير الموضوعي ـ يحول دون الاحساس بالذنب الناجم عن عدم المجاراة الحقيقية أو الفعلية لأحكام الدين، وهو أمر يدعم من خلال التعلم بالنمذجة وملاحظة الخلف للسلف والأبناء للأباء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتذرع بأسباب مختلفة وحجج واهية، لمحاولة تبرير هذه الازدواجية، أو هذا النوع من عدم الاتساق، بين القول والفعل، أو بين ماهو كائن وما ينبغي أن يكون على مستوى الممارسات السلوكية.

ب) ومن ناحية ثانية، فإن انتشار ظاهرة العنف الديني وتكفير المجتمع والاصطدام مع السلطة والأقليات المسيحية، يرجع في أغلب الأحوال لعوامل تاريخية وتراث سابق من التعامل السلبي والحساسية المتبادلة والتحفز المستمر بين السلطة الحاكمة والتنظيمات الدينية المتوالية فضلا عن تزايد النشاط التبشيري الذي تقوم به الكنيسة ـ في بعض الفترات التاريخية ـ في مجتمع تقطنه أغلبية مسلمة. أضف الى ذلك تردي الأحوال الاقتصادية وموجات التغريب والخلل الذي أصاب البناء القيمي للأفراد كنتاج للتغيرات الاجتماعية السريعة، التي أعقبت عملية الانفتاح الاقتصادي[15].

جـ) ومن ناحية ثالثة، فان محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم تمثل نمطا سلوكيا مصاحبا لبعض الخصائص النفسية التي تتمثل في التسلطية والتصلب والقطعية في التفكير والتطرف في الحكم والمعتقد والتعالي على الآخرين بشكل يحول دون الاستماع للرأي الآخر. وبالأحرى فهو يمثل اتجاها تسلطيا أو متعصبا تجاه الآخرين المخالفين للفرد في الاتجاه أو المعتقد فضلا عن أنه يتجاهل طبائع البشر والفروق الفردية بينهم في الكفاءة العقلية والميول والاتجاهات ومشارب التنشئة الاجتماعية. وهو أمر أقرته الأديان السماوية، ولذا فقد جعلت وظيفة الرسل هي التبليغ وليست الوصاية أو السيطرة.

د) أن المجاراة المفرطة من قبل كثير من الشباب لقادة وأمراء بعض الجماعات الدينية، أمر يمكن النظر اليه في ضوء مايسمى بديناميات الطاعة والاذعان والتي طرحها فلوجل (240:1966). حيث يقرر: بأن الطاعة أسهل من ضبط النفس، والاعجاب بآخر أسهل من اكتساب الصفات التي تخول لنا أن نعجب بأنفسنا، ومن ثم كان تعرضنا لأن نجد في العالم الخارجي سادة يوجهون سلوكنا وأبطالا يجسمون مثاليتنا، وبذلك يتيحون لنا بعض الراحة من ذلك الجهد الأعظم الذي يتطلبه تنظيم أنفسنا على ضوء هذه المثل. ولأن هؤلاء القادة هم أولو الأمر أو من لهم الحل والعقد في محيط الجماعة ذات الدلالة بالنسبة للفرد، فان الطاعة لهم من قبل أفراد تلك الجماعات تبدو أمرا متوقعا.

ومن ناحية ثانية، يمكننا أن نشير الى الاحساس بالخلط وحالة التشويش التي يعايشها كثير من الأفراد في مجتمعنا، نظرا لتدفق المعلومات بشكل متضارب ـ أحيانا ـ كنتاج لحالة الانفتاح والتحرر السياسية الذي حدث. ومع أن وفرة المعلومات خاصية تتيح للفرد حرية الاختيار بين البدائل في مجالات الحياة المختلفة، الا أن أحد مساوىء هذه الوفرة هو أنها تفضي لنوع من الضبابية والتشويش على المشكلات بحيث تغدو معقدة للغاية، بدرجة لاتجعل الفرد المتوسط قادرا على استيعابها. ويعني هذا ـ كما يوضح فروم (200:1972) ـ أن التخصص والاختصاصي هو القادر على فهم تلك المشكلات. كما يميل هؤلاء الاختصاصيون أو قادة الفكر كل في مجاله المحدود الى عدم تشجيع الناس على الثقة في قدرتهم على التفكير في تلك المشكلات التي تهمهم فعلا. ومن ثم يشعر الفرد وهو يائس أنه قد وقع في فخ قدر هائل من المعلومات والمعطيات المشوشة، وهو ينتظر ـ بصبر لاينفد ـ هؤلاء الاختصاصيين أو القادة حتى يملوا عليه مايجب فعله أو كيف يتوجه. وكما يؤكد فروم (200:1972) ـ فان نتيجة هذا النوع من التأثير شيئان هما: نزعة الشك والزهد تجاه أي شيء يقال «ويعني ذلك ـ ضمنا ـ في تقديرنا حالة من اللامبالاة أو السلبية، بالاضافة للأفراط والتفريط في القيم والمعايير الأخلاقية والدينية». وأيضا الايمان الطفولي بأي شيء يقال للشخص من جانب سلطة ما دينية كانت أو سياسية.. الخ. «ويعني ذلك ـ ضمنا ـ في

اعتقادنا شيوع حالة من الدوجماطيقية أو القطعية والتطرف في التفكير والحكم والسلوك، والمجاراة التامة لرموز ومعايير تلك السلطة، حتى لو كانت غير صحيحة من الناحية الموضوعية» (فروم، 200:1972).

ومن ناحية ثالثة، فان الضغوط الاجتماعية التي تمارس داخل هذه الجماعات التي تتسم بجاذبية كبيرة مدركة ـ من حيث الهدف الذي تسعى الى تحقيقه ـ بالنسبة الى أعضائها، غالبا ماتدفع أفرادها للتحول في اتجاه الخضوع لرأي القادة أو الصفوة في تلك الجماعات، خاصة أن عملية الاقناع تعتمد أكثر على المضمون الوجداني للرسالة والخصائص الشخصية للقائم بعملية الاتصال في هذه الجماعات. ووفقا لذلك تنشأ حالة من الاستثارة الانفعالية تتسم بالتوتر لدى الفرد، حينما يواجه تناقضا كبيرا بين رأي القادة أو الصفوة ورأيه الشخصي مما يدفعه للتشكك الفعلي في كفاءة عملياته الفكرية ـ أحيانا ـ ومن ثم قد تنتابه مشاعر الغم والاكتئاب والعزلة وهي حالة انفعالية تزيد من القابلية للمجاراة. وكما يوضح Krech et al. (1962: 520)، فان التناقض بين حكم الفرد وحكم الجماعة قد يحمل تهديدا بالعقاب أو النبذ للفرد اذا ما أصدر حكما مستقلا. وقد تنتابه حالة من القلق، لأنه لايعرف مغزى مايحدث، ومن ثم تكون المجاراة اسلوبا لخفض الخلل وتجنبه، وهي وظيفة دفاعية تتسم بها المجاراة في مثل هذه الحالة.

الخلاصة

هكذا نجد أن ثمة مظاهر عديدة تندرج في مجموعها في اطار ظاهرة المجاراة والمخالفة. كما أن هناك عوامل عديدة تسهم في تشكيل هذه الظاهرة، سبق الاشارة اليها بالتفصيل. وعلى الرغم من أن المجاراة والمخالفة لاتبدو ـ في حد ذاتها ـ ظاهرة سلبية بشكل مطلق، الا أن الافراط في المجاراة وكذا المخالفة ـ هذا فضلا عن مدى ايجابية أو سلبية معيار أو موضوع المجاراة والمخالفة ـ أمر يدعونا الى الانتباه لهذه الظاهرة، وضبط العوامل التي تفضي لحدوثها بشكل لايتواءم مع التوجهات المشروعة للمجتمع الكبير في مصر.

الهوامش

1) تم طرح هذه القضية للمناقشة على صفحات جريدة الأهرام المصرية في أكثر من عدد ـ من خلال كتابها ـ في شهر يوليو 1989.

2) تتمثل اللامبالاة السياسية والخضوع لاختيارات أهل الحل والعقد في مجال الانتخابات، وبخاصة في المناطق الريفية حيث تشيع الأمية ويقل الوعي السياسي، ويجاري الأفراد مايقره الكبار في هذه

المناطق بحيث يشيع التعبير التالي أثناء الانتخابات «أن البلد الفلاني مقفلة على المرشح الفلاني» أي سوف يصوت أهل البلدة جميعهم لصالحه لأن كبير القوم هناك يريد ذلك.

3) للحصول على وقائع محددة في هذا الصدد، راجع مانشرته صحف المعارضة والصحف القومية في ما يتعلق بقضايا الرشوة والثراء المفاجيء لبعض القيادات. وبشكل محدد راجع المقال المنشور في مجلة آخر ساعة المصرية عن اختلاسات الحكومة والقطاع العام عدد (2859) أغسطس 1989، وجريدة الوفد عدد (596) أول فبراير 1989.

4) يتمثل السلوك اللفظي غير المهذب، في أنه مجرد أن تتكلم مع فرد ما في مصر ـ في أغلب الأحوال ـ عن حال البلد، فانه ينخرط في سلوك لفظي يتسم بالسخرية والاستهزاء من البلد وحالها والقائمين عليها مثل «دي بلد عايزة حرقها»، «دي بلد عايزة ولد»، «وكم فيك يامصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكاء».. الخ.

5) في ما يتعلق بالعنف الموجه نحو الشرطة ورموزها، راجع ـ على سبيل المثال ـ ماكتبته الصحف عن أحداث 1981 والاعتداء بالقتل على قوات الأمن المركزي ومبنى مديرية أمن أسيوط عقب حادث اغتيال الرئيس السادات، وكذا اعتداء جنود الأمن المركزى ـ في أحداث عام 1986 ـ على بعض مراكز الشرطة وحرق سياراتها، وأيضا أحداث عين شمس 1989 والتي تفاقمت بقتل ضابط شرطة، بل وصل الأمر الى حد اعتداء عضو مجلس شعب داخل حرم المجلس على وزير الداخلية في أوائل عام 1989.

6) يتمثل التعتيم الاعلامي، في عدم طرح مبررات وتفسيرات واضحة لبعض الأحداث المتمثلة في الاضرابات، أو أحداث العنف الجماهيري أو سببية عزل أو اقالة مسؤول معين.. الخ. أما فوضى الاعلام فتتمثل في تعدد الصحف اليومية ونشرها لمعلومات متناقضة في ما يتعلق بالحدث الواحد وهو مايصعب على الشخص العادي أن يفهمه أو ينتهي منه لرأي محدد، ومن ثم يفضي الأمر في النهاية لنوع من البلبلة وارجاء الحكم أو الامتناع عن تقبل المعلومات بشكل مطلق أحيانا.

7) ثمة مقولات تشيع من حين لآخر عن وجود نوع من التمويل المادي والدعم المعنوي من قبل بعض تجار العملة والمخدرات وأصحاب شركات توظيف الأموال، لبعض الجماعات الدينية ورجال الأحزاب السياسية ـ مثل الاخوان المسلمين ـ لتمكينهم من مناوئة السلطة ورموزها وفوزهم في الانتخابات البرلمانية لتشكيل أو الضغط على صانع القرار في اتجاه معين يحقق مصالح هذه الفئات ولو بشكل غير مباشر، هذا فضلا عن السيطرة ـ غير المباشرة ـ على بعض وسائل الاعلام من صحافة وتليفزيون، وكذا شن حملة ضارية على جهاز الشرطة من خلال الصحف الحزبية مثل الوفد والشعب، أو من خلال جلسات البرلمان بشكل غير موضوعي أحيانا. حتى أنه قد أشيع أن تجار المخدرات قد مولوا عملية تمرد قوات الأمن المركزي عام 1987، بهدف اظهار وزير الداخلية وقتئذ ـ لواء أحمد رشدي ـ بمظهر غير لائق واحراجه أمام القيادة السياسية وبالتالي اقالته من منصبه، انتقاما منه كنتاج لتشديد قبضته وردعه الصارم لتجار المخدرات.

8) راجع ما كتب عن هذه الدراسة في جريدة الجمهورية المصرية يوم الخميس 1989/4/13.

9) في ما يتعلق بقضايا توظيف الأموال وأثارها السلبية على المجتمع المصري، راجع لمزيد من المعلومات مقال د. عبدالوهاب ابراهيم (1988): شركات توظيف الأموال «تحليل للجوانب الاجتماعية» المنار (47) 82-95. وأيضا مقال سامية سعيد وعبدالقادر شهيب (1988) عن شركات توظيف الأموال في مصر، المنار (38) القاهرة 58 - 90.

10) راجع نفس الدراسة المشار اليها في هامش رقم (8).

11) يتمثل الدعم الخفي للممارسات الاقتصادية الخاطئة، فيما أوردته بعض الصحف والتحقيقات في مصر، عن تورط بعض كبار الموظفين ورجال البنوك في ممارسة وتشجيع تجارة العملة، والموافقة على اقراض ملايين الجنيهات من البنوك دون ضمانات كافية، او تيسير الاجراءات بشكل غير قانوني لبعض شركات توظيف الأموال: راجع ـ على سبيل المثال ـ ماكتبته الصحف عن قضية البشير والمحجوب، واعترافات أحمد الريان عن تورط بعض كبار المسؤولين في ما يسمى بكشوف البركة.. الخ. ومن ناحية أخرى تدعم وسائل الاعلام النجاح السهل من خلال الاعلانات ـ على سبيل المثال ـ عن مسابقات جوائزها آلاف الجنيهات اذا ما اشتريت سلعة ما من منتجات شركة معينة، فما تعجز عن أن تدبره في عشرات السنين من أموال، تجعلك وسائل الاعلام تعتقد في امكانية الحصول عليه دون جهد يذكر، اذا ماحالفك الحظ وشاركت في مسابقة ما، وبذلك يتدعم المثل القائل: «قيراط حظ ولا فدان شطارة».

12) في ما يتعلق بشيوع العنف بين الآباء والابناء، راجع ـ على سبيل المثال ـ ماتكتبه الصحف عنه من جرائم تصل الى حد الاعتداء بالقتل بين الآباء والابناء. وفي اطار المؤسسات المهنية راجع على سبيل المثال ماكتب عن أحداث نقابات المحامين والتجاريين والاجتماعيين، والأساليب التي استخدمت في هذا الصراع من ضرب بالكراسي واطلاق الرصاص والسب العلني.. الخ.

13) تتمثل ملامح الضعف في أساليب الردع الفوري، في ما يسمى ببطء اجراءات التقاضي، والتحايل على القوانين من قبل بعض المحامين دونما عقاب لهم. وكمثال محدد على ذلك، اوضح تقرير لهيئة الرقابة الادارية ـ في ما يتعلق بالتعدي على أملاك الدولة ـ أن حجم التعديات على أراضي الدولة بكافة المحافظات ـ من قبل الأفراد والهيئات ووحدات القطاع العام والخاص ـ بلغ 3 مليارات جنيه، وأرجع التقرير ذلك للتقاعس من قبل أجهزة الأمن وشرطة المرافق عن تنفيذ القرارات الصادرة من المحافظات والوحدات المحلية بازالة التعديات، هذا فضلا عن اقرار الدولة لمبدأ وضع اليد على أراضيها ولجوئها في النهاية للتصالح مع من قاموا بالتعدي مقابل مبالغ زهيدة، وهو مايضعف في النهاية من هيبة السلطة وأجهزتها. راجع جريدة الوفد عدد (1596) فبراير 1989.

14) يقصد بمعايير الحياة الدينية في مصر تلك المتعلقة بالاغلبية المسلمة فقط والسالف الاشارة اليها.

15) يتمثل تراث التعامل السلبي بين السلطة والجماعات الدينية في أحداث التصادم بينهما والتي وقعت في أعوام 1951، 1954، 1965، 1981، مما أفضى لعمليات اعتقال واسعة النطاق، ووقائع تعذيب وقتل وتشريد لعديد من الأفراد والأسر التي كانت تنتمي لهذه الجماعات، بشكل أفضى لتكوين توجه راسخ يتسم بالحساسية والسلبية تجاه السلطة السياسية ورموزها بشكل عام. ولمزيد من المعلومات، راجع ـ على سبيل المثال ـ صلاح عيسى (1985): الاسلام السياسي في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري 1952-1980 (الأنشطة الدينية). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المصادر العربية

ابراهيم، ع.
1985 الانسان وعلم النفس. الكويت: عالم المعرفة.

حسن ، ع.
1983 «المجاراة في مجال القيم وعلاقتها ببعض سمات الشخصية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب: جامعة المنيا.

سويف ، م.
1975 مقدمة لعلم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

عيسى ، ص.
1985 الاسلام السياسي في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (1952 - 1980) (الانشطة الدينية). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

محمود ، أ.
1979 ألف باء السياسة. القاهرة: دار المعارف.

فلوجل، ك.
1966 الانسان والأخلاق والمجتمع (ترجمة سعد الغزالي). القاهرة: دار الفكر العربي.

فروم، أ.
1972 الخوف من الحرية (ترجمة مجاهد عبدالمنعم مجاهد). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

1977 الدين والتحليل النفسي (ترجمة فؤاد كامل). القاهرة: مكتبة غريب.

المصادر الأجنبية

Allen, V.L.
1964 "Situational Factors in Conformity." pp. 133 - 175 in L. Berkowitz (Ed.), Advances in Experimental Social Psychology. New York: Academic Press.

Brown, H.
1985 People, Groups and Society. Milton Keynes, UK: Open University Press.

Brown, R.
1986 Social Psychology. New York: Free Press.

Gross,
1987 Psychology: The Science of Mind and Behaviour. New York: Oxford University Press.

Hollander, E. & Willis, R.
1971 "Some Current Issues in the Psychology of Conformity and Non-Conformity." pp. 435 - 450 in E. Hollander and R. Hunt (Eds.), Current Perspectives in Social Psychology (3rd ed., New York: Oxford University Press.

Krech, D., Crutchfield, R. & Ballachey, E.
1962 Individual in Society. New York: McGraw Hill.

McDavid, J. & Harrari, H.
1974 Psychology and Social Behaviour. New York: Harper Row.

Milgram, S.
1977 "Ethical Issues in the Study of Obediance in Social World." pp. 139 - 156 in S. Milgram (Ed.), The Individual in a Social World. New York: Addison Wesley.

Secord, P. & Backman, C.
1974 Social Psychology. New York: McGraw Hill.

Shaw, M.
1976 Group Dynamics (3rd ed.). India: Tata McGraw-Hill.

Sheriff, M.
1961 "Conformity, Deviation, Norms and Group Relations." pp. 159 - 197 in B. Berg & B. Buss (Eds.), Conformity and Deviation. New York: Harper Row.

Willis, R.
1963 "Two Dimensions of Conformity and Non-Conformity." Journal of Sociometry 26: 499-513.

Wrightsman, C. & Deaux, K.
1981 Social Psychology in the 80s. California: Wadworth.